تأثير منطقة التجارة الحرة الإفريقية ZLECAF على زيادة الدخل الوطني من خلال الصناعات البتروكيمياوية في الجزائر-دراسة مقارنة مع مصر

The impact of the African Free Trade Area ZLECAF on increasing national income through petrochemical industries in Algeria - a comparative study with Egypt

د بشيري حمزة

مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر/ جامعة محمد بوضياف المسيلة hamza.bachiri@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/10 تاريخ القبول: 2024/12/25 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

إن انضمام الجزائر إلى تكتل اقتصادي أصبح حاجة ملحة، حيث يسهم هذا الانضمام في فتح أسواق جديدة ومتنوعة لتسويق المنتجات، خاصة في القارة الإفريقية التي تتمتع بإمكانات هائلة في مجالات متعددة، مثل الثروات الطبيعية والزراعة والموارد المنجمية. من خلال إزالة القيود الجمركية، تحت مظلة منطقة التجارة الحرة الإفريقية، حيث يمكن تعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية.

تُعتبر الصناعة البتروكيمياوية أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، إذ تعتمد بشكل رئيسي على النفط والموارد الهيدروكربونية، وهي موارد أولية متاحة تسهم في تشغيل قطاع الصناعة. هذه الصناعة تمثل حركة ونشاطاً مستمراً لعجلة الإنتاج، وقد بذلت الجزائر جهوداً كبيرة لتطويرها، مما يجعلها من الصناعات الواعدة التي يعول عليها في تعزيز التنوع الاقتصادي في البلاد.

كلمات مفتاحية :منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التجارة البينية القارية الإفريقية، الصناعة البتروكيمياوية، الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

تصنيفات JEL : F02,F13,.F29

Abstract:

Algeria's accession to an economic bloc has become an urgent need, as this accession contributes to opening new and diversified markets for the marketing of products, especially in the African continent, which has huge potential in various fields, such as natural resources, agriculture and mining resources. By removing customs restrictions, under the umbrella of the African Free Trade Area, intra-African trade can be enhanced.

The petrochemical industry is one of the key elements that contribute to the diversification of the economy, as it depends mainly on oil and hydrocarbon resources, which are available primary resources that contribute to the operation of the industrial sector. This industry represents a continuous movement and activity of the wheel of production, and Algeria has made great efforts to develop it, making it one of the promising industries that are reliable in promoting economic diversification in the country.

Keywords: African Continental Free Trade Area. Intra-African continental trade, petrochemical industry, tariff and non-tariff barriers.

Jel Classification Codes: F02,F13 ,F29

* المؤلف المرسل: د بشيري حمزة، جامعة محمد بوضياف المسيلة

1. مقدمة:

أدى الواقع الاقتصادي العالمي إلى دفع الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، سعياً لتحقيق أقصى استفادة من التجارة الدولية. وفي قارة إفريقيا، قام قادة الكتل التجارية الثلاث، الكوميسا، والسادك، ومجموعة دول شرق أفريقيا، بالإعلان عن اتفاقية تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة موحدة تُعرف بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية. مما يساهم في تعزيز الوحدة الأفريقية وتحقيق رؤية إفريقيا الموحدة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

الجزائر دولة أفريقية، حيث يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على تصدير سلعة واحدة، وهي النفط. يُعد النفط المورد الرئيسي الذي يمول الاقتصاد الجزائر، مما يدفعها إلى البحث عن طرق لتحسين أوضاعها الاقتصادية وزيادة العائد من تفاعلها مع العالم الخارجي. تسعى الجزائر إلى الانفتاح الاقتصادي واستغلال مواردها أو صناعاتها المتاحة للحصول على ميزة نسبية تتيح لها إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات القابلة للتصدير. هذه المنتجات يجب أن تكون أكثر استدامة وبتكاليف منخفضة كبديل لتصدير النفط.

ركزت دراستنا على قطاع الصناعة البتروكيماوية نظرًا لتوفر المواد الأولية مثل النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى وجود بنية تحتية صناعية متطورة تدعم القطاع البتروكيماوي.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية العامة التالية :

- ماهو دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تنويع مصادر الدخل الوطني الجزائري من خلال قطاع الصناعات البتروكيمياوية؟

- ماهو دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية للدول الإفريقية من خلال خفض الرسوم الجمركية وغير الجمركية؟
- ماهو دور الصناعات البتروكيمياوية في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني في إطار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟
- الفرضية العامة :

منطقة التجارة الحرة الإفريقية لها دور في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال قطاع الصناعات البتروكيمياوية.

الفرضيات الجزئية:

- تعمل الجزائر على الانضمام الى تكتل اقتصادي المتمثل في منطقة التجارة الحرة الإفريقية لتعزيز التجارة البينية بينها وتخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية.
- تلعب الصناعات البتروكيمياوية دورا كبيرا في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني في إطار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية

أهمية الدراسة:

يتمتع موضوع الدراسة بأهمية كبيرة، حيث توفر منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وسيلة يمكن الاستفادة منها لوضع استراتيجية فعالة لاستغلال الموارد التجارية في القارة. هذه الاستراتيجية تسهم بشكل إيجابي في تعزيز التمويل الهيكلي للاقتصادات الإفريقية، مما يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري، كونه دولة من دول القارة، من خلال تسهيل حركة التجارة البينية بين الدول الإفريقية.

مناهج وأدوات التحليل:

للإجابة على المشكلة المطروحة والفرضيات الفرعية، تم اعتماد المنهج الوصفي بجانب المنهج التاريخي عند تحليل مراحل تطور إنشاء المنطقة التجارية الحرة الإفريقية.

2. ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية

1.2 : الاطار النظري للتجارة الحرة

اولا : مفهوم منطقة التجارة الحرة:

اعتمدت الدول المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط على التجارة من خلال إنشاء أنظمة المناطق الحرة في العصور الوسطى. ومع بروز الاستعمار، بدأت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة في المدن الساحلية ذات الموانئ لتسهيل حركة التجارة بينها وبين مستعمراتها. ومن بين تلك المناطق التي أُنشئت خلال تلك الحقبة:

- منطقة جبل طارق (1704)
- منطقة سنغافورة (1819)
- منطقة هونغ كونغ (1842)

مع منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت فكرة الموانئ الحرة تتطور بسرعة في أوروبا. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد التجارة الدولية بشكل ملحوظ، تم استخدام المناطق الحرة كأشكال من مراكز التخزين وإعادة التصدير. **(منور أسرير، 2003، ص 40).** ولكن في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي، بدأ يظهر نموذج جديد للمناطق الحرة لا يقتصر على الأنشطة التجارية فقط، بل يعتمد أيضًا على الصناعات التصديرية وما تتضمنه من فرص عمل في الدولة المضيفة. وكانت المنطقة الحرة في أيرلندا، المعروفة باسم شانون، التي أُنشئت في عام 1959، هي أول نموذج من هذا النوع، مما شكل نقطة تحول في مفهوم المناطق الحرة التجارية عالميًا، من التركيز على الأنشطة التجارية إلى توجيه الاهتمام نحو الأنشطة الصناعية.

في هذا السياق، ظهرت العديد من المناطق التجارية والصناعية (بأنماط متنوعة من الأنشطة المختلفة) منذ الخمسينات من القرن الماضي في العديد من دول العالم. تهدف هذه المناطق إلى تعزيز الصناعة وزيادة حجم الصادرات، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للقوى البشرية وتعزيز النمو الاقتصادي. (عادل عبد الجواد الكردوسي، ، 2012، ص 64-65.)

تُعتبر الدرجة الثانية من التكامل الاقتصادي موجهة نحو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول التي تسعى للتكامل. يحتفظ كل عضو بتعريفه الجمركي تجاه بقية دول العالم، مما يعني أن لكل دولة مشاركة الحق في فرض رسوم جمركية على الواردات من الدول غير الأعضاء. تُعتبر التجارة الحرة الأساس التجاري للتكامل التجاري (معين امين سيد ، خيدر فتيحة 2018 ، ص229)

هي اتفاقية اقتصادية تعقد بين مجموعة من الدول، حيث يتم بموجبها إزالة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بين هذه الدول في المنطقة، بينما تحتفظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول الأخرى. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز المنافع الاقتصادية، مثل زيادة الإنتاج وتوسيع حجم التجارة بين الدول المشاركة. عادةً ما يتم توقيع هذه الاتفاقيات بعد جولات مفاوضات متعددة ومعقدة، نظرًا لما تحتويه من تفاصيل دقيقة والتزامات وإجراءات قانونية وفنية تنظم العلاقات التجارية بين الأطراف الموقعة بعد إتمام الاتفاقية (حساني عمر ، 2021 ، ص02)

ثانيا : اهمية مناطق التجارة الحرة

يعتبر جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من العناصر الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إقامة مشاريع البنية التحتية وتوفير المرافق والخدمات. يتم ذلك عبر تقديم حوافز مالية وإدارية، بما في ذلك التسهيلات الجمركية والجبائية، التي تقدمها الدول المعنية .

تساهم هذه السياسات في تعزيز التجارة الدولية، مما يزيد من مرونة تدفق الاستثمارات عبر الحدود. كما تجذب هذه البيئة الاستثمارية الشركات متعددة الجنسيات، التي تُشكل نحو 50% من إجمالي الاستثمارات الدولية. تظل المناطق الحرة مكانًا حيويًا ومهمًا في سياق التجارة العالمية. (عبد المطلب عبد الحمد ،2003 ص 153)

ترتبط الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بكونها وسيلة للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤدي إلى تعزيز المنافسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي وزيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول. يمكن توضيح الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة من خلال النقاط التالية: (عادل محمد آدم،2016)

تُعَدُّ الإعفاءات والحوافز المقدمة من المناطق الحرة عوامل أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يُسهم في تعزيز ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة.

- تهدف إلى تعزيز التبادلات التجارية بشكل عام، مع التركيز على تجارة الترانزيت بشكل خاص. تساهم أنظمة هذه المناطق في حرية حركة السلع والخدمات دون التعرض لأي قيود جمركية أو كمية. بالإضافة إلى ذلك، توفر مرونة في الإجراءات المتبعة، مما يساعد على تقليل التكلفة على المستثمر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية له.

-الإعفاءات المقدمة من هذه المناطق للمشاريع تهدف إلى تعزيز إنشاء صناعات تتسم بمستوى تكنولوجي متقدم وطرق إنتاج متطورة، مما يمكنها من تحقيق إنتاج عالي الجودة وكفاءة. وهذا يسهم في زيادة تنافسية هذه الصناعات في الأسواق العالمية.

- تتيح فرص العمل، حيث إن المشاريع المنفذة في المناطق الحرة تساهم بشكل مباشر في توظيف القوى العاملة الوطنية، مما يمنحها المهارات الفنية القابلة للنقل إلى قطاعات أخرى خارج هذه المناطق، مما ينعكس إيجابياً على زيادة إنتاجية تلك القطاعات.

- المساهمة في تطوير المناطق والأقاليم تساهم المناطق الحرة بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين وتنمية المناطق المحيطة بها. كما تؤثر بشكل إيجابي على مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية المتصلة بنشاط هذه المناطق، مثل قطاع النقل والتأمين والتخليص الجمركي.

- التكامل الصناعي :يشير إلى إمكانية إنشاء صناعات تدعم الصناعات الموجودة في المناطق الحرة أو خارجها. في الوقت الحالي، لم تعد العديد من المنتجات تُصنع في مصنع واحد، بل يتم إنتاجها في مصانع تمتد عبر عدة دول، حيث يتم تجميعها في منطقة حرة بهدف تصديرها إلى الأسواق العالمية.

- استغلال الموارد الطبيعية يمكن تحسين استغلال الموارد الطبيعية، مثل الموارد الأولية والخام، عن طريق إقامة مشاريع صناعية. بدلاً من تصدير هذه المواد في شكلها الأولي وبأسعار منخفضة، يمكن إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد. هذا سيساهم في إضافة قيمة لها، مما يؤدي إلى زيادة أسعارها وتحقيق عوائد مالية أفضل.

- المشاركة في العملية الإنتاجية: تقدم صيغة المناطق المشتركة فرصة للمستثمرين من الدول المعنية للمساهمة في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات الإدارية وغيرها، مما يعزز قدرتهم على التنافس في الأسواق العالمية.

ثالثا: خصائص مناطق التجارة الحرة

- **الموقع** :تُعتبر المنطقة الحرة موقعًا استراتيجيًا حيث تتواجد قريبًا من ميناء أو داخل حدود دولة معينة. كما يمكن أن توجد في الموانئ الجوية مثل منطقة شانون في إيرلندا، أو في داخل البلاد بهدف تطوير وتنمية المناطق النائية. في البداية، كانت هذه المناطق تُنشأ على مساحات صغيرة، ولكن مع مرور الزمن، أصبحت تُقام على مساحات واسعة تشمل مدنًا أو موانئ كاملة. وفقًا لدراسة أجراها البنك العالمي، فإن المساحة العامة لهذه المناطق تتراوح عادةً بين عشرة وثلاثمائة هكتار. (زوينة ريال ، 1997/1996، ص 11).

- نظام جبائي مرن: تعتبر الخاصية الأساسية للمناطق الحرة هي النظام الجبائي المرن الذي يخضع له المتعاملون والعمليات التي يقومون بها داخل المنطقة. توفر هذه المناطق مزايا خاصة في إطار الإجراءات التحفيزية للاستثمار، وخاصة من الناحية الجبائية، مقارنة بالمحيط الاقتصادي أو الإقليم الذي تتبع له. وتعتبر هذه المزايا وسيلة فعالة لجذب المستثمرين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم ضمن المنطقة الحرة.

- الشمولية والعالمية: تعني انفتاح المناطق الاقتصادية الحرة على فرص الاستثمار الخارجي لجميع الفاعلين الاقتصاديين (المستثمرين) الذين يرغبون في إقامة مشاريع استثمارية ضمن هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول المضيفة لا تأخذ في اعتبارها الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من قبل الفاعلين الاقتصاديين في المناطق الحرة.

- المساواة: في هذا السياق، يتمتع جميع المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا من الأجانب أو من المحليين (الذين ينتمون إلى الدولة المضيفة)، بنفس الحقوق والالتزامات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة. فالحوافز والضمانات المتاحة تشمل جميع الأطراف دون أي استثناء.

- عدم وجود العقبات الإدارية :إن الأنشطة التي تتم في المنطقة الحرة لا تواجه أي عراقيل إدارية في إدارتها، حيث يجب أن تكون الإجراءات الإدارية داخل المنطقة سريعة وبسيطة، خالية من التعقيدات والمشاكل المتعلقة بنوعية الإدارة. (لبعل فاطمة 2011-2012، ص 92).

2.2 نشاة منطقة التجارة الحرة الافريقية وانضمام الجزائر اليها

اولا: لماذا تحتاج أفريقيا إلى منطقة تجارة حرة قارية؟

(مؤتمر الاتحاد الأفريقي، 29-30 يناير2012 ص59-62)

-تعتبر الحاجة إلى منطقة تجارة حرة قارية في أفريقيا ملحة للأسباب التالية :

- تمثل التجارة البينية الأفريقية حوالي 10 ٪، وهو مستوى منخفض جداً مقارنة بالتجارة البينية في مناطق نامية أخرى .

-يعاني ثلثا الدول الأفريقية من قيود حمائية أعلى أو شروط أكثر صعوبة للوصول إلى الأسواق. يمكن أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية، حتى إذا أزيلت الحواجز بشكل تدريجي، فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة للقارة .

-تواجه التجارة البينية الأفريقية في القطاع الزراعي مستويات حماية أعلى من القطاع غير الزراعي، حيث تفرض معظم الدول الأفريقية تعريفات أعلى على الواردات الزراعية من دول أخرى في القارة. ستتيح منطقة التجارة الحرة القارية فرصة لتعزيز الأمن الغذائي وتيسير تجارة المنتجات الزراعية .

-تشكل التجارة الداخلية نسبة كبيرة من صادرات بعض الدول الأفريقية .

الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية

ستؤدي إقامة منطقة تجارة حرة قارية إلى زيادة ملحوظة في التجارة البينية الأفريقية، مما يساعد القارة على استغلال التجارة بشكل أكثر فاعلية كعوامل للنمو والتنمية المستدامة. فبين عامي 2000 و2010، أسهمت منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة لشرق و جنوب أفريقيا (الكوميسا) في زيادة التجارة البينية داخل الكوميسا بمقدار ستة أضعاف. من المتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة الثلاثية إلى مزيد من النمو في التجارة البينية الأفريقية، مستفيدة من النجاحات الحالية وتمكين أفريقيا من المشاركة بشكل فعال ومحترم في التجارة العالمية .

في حالة قيام منطقتين للتجارة الحرة بين مجموعتي الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا، أو مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (الصادك)، أو الهيئة المشتركة الحكومية (الإيجاد)، أو مجموعة منطقة التجارة الحرة للجنوب والشرق، فإن مستوى الحماية العالمية سيكون حوالي 7.7 ٪ لمجموعة التجارة الحرة للجنوب والشرق و8.2 ٪ لمجموعة الشمال والغرب والوسط، و8.7 ٪ للقارة ككل. حالياً، هناك مستوى عالٍ من الحماية يعيق التجارة. من الممكن أن تؤدي إقامة منطقة تجارة حرة بين مجموعتين في وقت واحد إلى تقليص الحماية العالمية لأفريقيا بمعدل 68.7 ٪، مما سيخفض الحماية للتجارة البينية الأفريقية من 8.7 ٪ إلى 2.7 ٪ في المتوسط. بناءً على ما سبق، فإن الفوائد الناتجة عن منطقة التجارة الحرة القارية ستكون أكبر .

من بين الفوائد المحددة الأخرى التي ستعود على الدول الأفريقية من إقامة منطقة التجارة الحرة القارية :

تعزيز الأمن الغذائي من خلال تقليل الحماية على تجارة المنتجات الزراعية بين الدول الأفريقية .

زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأفريقية من خلال استغلال وفورات الحجم في سوق قارية تضم نحو مليار شخص .

تحسين تنويع وتحول الاقتصاد الأفريقي من خلال تلبية احتياجاته من الواردات من موارده الذاتية .

تحسين تخصيص الموارد، مما يعزز المنافسة ويخفض الأسعار التفضيلية بين الدول الأفريقية .
نمو التجارة البينية في قطاع الصناعة وتعزيز التخصص الجغرافي في أفريقيا .
تقليل تعرض أفريقيا لصدمات التجارة الخارجية .
تعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية وتقليل اعتمادها على المساعدات والقروض الخارجية.

ثانيا: الأهداف العامة لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

(مشروع قانون رقم 11.19 الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ، 2018 ص 4-5)

إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات مع تسهيل حركة الأفراد لتعميق التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، تماشيًا مع الرؤية الإفريقية التي تنص على "إفريقيا متكاملة ومزدهرة" كما هو موضح في أجندة 2063.
تعزيز سوق حرة للسلع والخدمات من خلال جولات متتابعة من التفاوض، مما يسهم في حركة رأس المال بين الأفراد.
دعم الاستثمارات المستندة إلى المبادرات والتطورات التي تشهدها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإفريقية.
وضع الأسس لتأسيس اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة في مرحلة لاحقة.
تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، مع تحقيق المساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي في الدول المعنية.
تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء في القارة والأسواق العالمية.
تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع، وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي.
معالجة تحديات تعدد العضوية والتداخل داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.
الأهداف المحددة:
الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة في السلع.
التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات.
التعاون في مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة.
التعاون في جميع المجالات ذات الصلة بالتجارة.
التعاون في الشؤون الجمركية وتنفيذ تدابير إدارة التجارة.
إنشاء آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بالحقوق والواجبات.
إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها.

ثالثا :خارطة الطريق من أجل التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية

مع التصريحات الرسمية بأن المنطقة التجارية ستكون جاهزة للعمل اعتبارًا من الأول من يوليو/تموز 2020، (شبكة وكالة فرانس برس العالمية - قادة إفريقيا يوقّعون اتفاقًا "تاريخيًا" للتجارة الحرة، 2019/7/7) لكي تتمكن الدول الأعضاء من التكيّف مع التغييرات المتوقعة. هناك آمال كبيرة تتزايد حول اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وما يمكن أن تحققه من ازدهار لشعوب القارةمن خلال تسهيل التجارة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرة الصناعية، وإلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتقوية العلاقات التجارية ذات المنافع المتبادلة من خلال خطط تحرير التجارة، وإلا فلن تحقق أي فائدة. بدون التجارة الحرة بين الدول الأفريقية،
لقد أدى بطء تقدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو تحقيق اتحادات جمركية في إطار معاهدة أبوجا إلى تأخير ظهور منطقة التجارة الحرة الأفريقية. وبالتالي، لم تتمكن أفريقيا من الاستفادة بفعالية من سوقها القارية الواسعة التي تضم حوالي مليار شخص. يتطلب تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية اتباع نهج جديد، بغض النظر عن التقدم الذي تحرزه الدول على حدة نحو تحقيق وضع الاتحاد الجمركي. يمكن استخدام مبادرة منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي أقرها

رؤساء دول وحكومات الكوميسا كجماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي "سادك" كنموذج لهذا النهج الجديد .

من المتوقع، في هذا الصدد، أن توافق قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2012 على إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية بحلول عام 2017، وفقًا لخارطة طريق تتضمن:

- استكمال عمليات منطقة التجارة الحرة الإقليمية بحلول عام 2014.
- دمج الأنشطة الإقليمية في منطقة التجارة الحرة القارية بين عامي 2015 و2016 مع الحفاظ على المكتسبات المحققة.
- إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2017.

رابعا : انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة الإفريقية

إيمانًا بأهمية تعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا، اتخذت الجزائر قرارًا في 21 مارس 2018، في كيغالي، رواندا، بالتوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات، وحل النزاعات .

في هذا السياق، بدأت الجزائر رسميًا إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية في 28 فيفري 2020. كما أصدرت في السياق ذاته، بتاريخ 29 ديسمبر 2020، قانونًا خاصًا بالتصديق على الاتفاقية التي أنشأت هذه المنطقة الحرة .

(وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج)

3. تأثير منطقة التجارة الحرة الإفريقية ZLECAF على زيادة الدخل الوطني من خلال الصناعات البتروكيمياوية

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالنفط، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على هذا المورد الناضب الذي يساهم في تنفيذ خطط التنمية الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني. تحتل الجزائر المرتبة الثامنة عشر عالميًا من حيث إنتاج النفط، حيث تنتج أكثر من 1.16 مليون برميل يوميًا، وفقًا لمنظمة الأوبك لعام 2023.

تتأثر الوضعية الاقتصادية في الجزائر بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعلها معرضة للصدمات الاقتصادية المختلفة. ومن الواضح أن معظم صادرات البلاد تتكون من النفط الخام والغاز الطبيعي.

من خلال هذا البحث، سنوضح كيف تستفيد الدولة الجزائرية من العوائد النفطية في تطوير قطاعات أخرى، وذلك من خلال الصناعات البتروكيمياوية التي تلعب دورًا مهمًا في تعزيز قطاعي الصناعة والزراعة. هذه الصناعات توفر الوقود اللازم لدعم تلك القطاعات، أو تُصدّر على شكل مشتقات نفطية بأسعار أعلى. على سبيل المثال، بدلاً من تصدير برميل النفط بسعر 30 دولارًا، يمكن تصديره كمشتقات نفطية مختلفة بسعر يصل إلى 200 دولار .

هذا الأمر يصبح أكثر أهمية في ظل الاتجاه نحو انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية، والتي ستوفر تأثيرًا إيجابيًا على الدخل الوطني من خلال فتح أسواق جديدة في القارة الإفريقية لتصدير مختلف المنتجات الوطنية، سواء كانت صناعية أو زراعية، بالإضافة إلى المشتقات النفطية.

1.3 ماهية الصناعات البتروكيمياوية

اولا: تعريف الصناعات البتروكيمياوية

تُعرف الصناعات البتروكيمياوية بأنها مجموعة من المركبات الكيميائية التي تُستخرج من النفط أو الغاز الطبيعي، أو التي تُشتق من المواد الهيدروكربونية المكونة لهذين المصدرين. تُستخدم هذه المركبات في مختلف التطبيقات ضمن الصناعات الكيميائية.

(ابراهيم محمود النجار، 1994، ص:04)

- المواد الكيميائية، أو الكيماويات، التي يتم تصنيعها من مكونات النفط والغاز الطبيعي، هي محدودة العدد وتعرف بالبتر وكيماويات الأساسية. تُعتبر هذه المواد الأساس الذي تُبنى عليه الصناعات البتروكيماوية الأخرى، سواء كانت وسطية أو نهائية. (محمد النويهي، 2016 ص05)

الصناعات التحويلية Down Stream Industries

(محمد النويهي، 2016 ،ص06)

العمليات الصناعية هي تلك التي تعتمد على البترول والكيماويات ومشتقاتها لإنتاج مجموعة من المنتجات الاستهلاكية. تشمل هذه الصناعات صناعة الغزل والنسيج، الدهانات، المواد اللاصقة، الأصباغ، الملونات، أغشية التناضح العكسي، تحلية المياه، المنظفات الصناعية، إنتاج الملابس، أدوات الطبخ، ومواد التنظيف وغيرها .

بالإضافة إلى ذلك، تشكل منتجات الشركات البتروكيماوية أساساً لصناعة أجزاء عديدة من الحاسبات الآلية والأجهزة الإلكترونية المختلفة. كما تسهم الأسمدة بشكل كبير في زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية حول العالم. تدخل هذه المواد أيضاً في تصنيع قطع غيار السيارات، أنابيب المياه، المعدات الطبية، المركبات الفضائية، والأجهزة المنزلية مثل الثلاجات والغسالات . تُستخدم هذه المواد في مشاريع البناء على مستوى العالم، وتلعب دوراً مهماً في تشغيل السيارات ومكيفات الهواء، مما يجعلها ضرورية للحياة اليومية.

ثانيا: واقع الصناعة البتروكيمياوية في الجزائر

تندرج الصناعة البتر وكيماوية في الجزائر تحت رقم 09 لمدونة قطاعات النشاط كما يضم ثمانية أقسام منها :صناعة ماء الجافيل، الأسمدة والمبيدات، صناعة الرتنجات والبوليستر والبلاستيك، صناعة سلع أخرى بلاستيكية وسيطية، صناعة كيميائية عضوية أساسية، صناعة الطلاء والمذيبات، صناعة المواد الصيدلانية، صناعة مواد كيماوية أخرى، ولقد بلغت قيمة إنتاج الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك 196.431 مليار دينار خلال سنة 2015 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 2016، ما يمثل نسبة 13.2 من الصناعة الخفيفة وتميزت هذه الصناعة بالانخفاض حيث تراجعت سنة 2017 إلى 8.7مقارنة بسنة 2015 وتراجعت طاقتها الإنتاجية إلى 5.7 سنة 2015 بعدما كانت8.4 سنة. 2018

(دراجي كريمو،حسيني عبد الناصر، 2018 ،ص09)

- يلاحظ من الجدول أن طاقة التكرير في الجزائر لا تتجاوز 651 ألف برميل في اليوم بإجمالي إنتاج 612برميل سنة 2016 وهي ضعيفة إذا قورنت مع حجم الاستهلاك اليومي الذي يصل 1.12 مليون

جدول 01 تطور الصناعة البتروكيمياوية في الجزائر

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التغير %	1.5	-2.4	-3.4	-8.7	5.7	-8.7	8.4

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015 / 2013 ، نشرة 2018 ، رقم 46 ، الجزائر، ص. 39

يظهر من الجدول أن هناك معدلات نمو سلبية في قطاع الصناعة البتروكيماوية في الجزائر، مما يعكس الوضع الاقتصادي الضعيف الذي تعاني منه البلاد، والذي يرتبط بشكل رئيسي بالموارد النفطية. يعتمد قطاع الصناعة في الجزائر بشكل كبير على الواردات، لذا فإن أي زيادة في أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية أو أي قيود على الاستيراد تؤثر سلباً على هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تعاني تجهيزات الإنتاج في هذه الصناعة من قدم واهتراء.

ثالثا: مقومات الصناعة البتر وكيماوية في الجزائر

تتوفر الجزائر على عوامل إقامة صناعة بترو كيماوية وفي أولويتها توفر المواد الأولية(النفط والغاز الطبيعي)وكذا وجود طلب محلي لمنتجات هذه الصناعة سواء من طرف قطاعات صناعية أخرى كسلع وسيطيه أو منتجات نهائية كالوقود والطاقة بمختلف أنواعها.

أ - إنتاج النفط :بحسب التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدّرة للنفط) أوبك(، الصادر اليوم الثلاثاء 12 مارس/آذار 2024، ارتفع إنتاج النفط في الجزائر إلى 918 ألف برميل يوميًا خلال فبراير/شباط 2024 تحتل المرتبة ال14 من حيث احتياطي النفط. عالميا

ب-إنتاج الغاز : احتلت الجزائر المرتبة السابعة عالميا من حيث كميات الغاز الطبيعي المصدرة في عام 2023, بإجمالي 52 مليار متر مكعب, وفقا لما أورده الاتحاد الدولي للغاز في أحدث تقرير له (الاتحاد الدولي للغاز،تقرير 2023)

حلت الجزائر في المرتبة السابعة عالميا من حيث الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال, بواقع 5ر25 مليون طن سنويا حتى نهاية فبراير الماضي, كأول دولة إفريقية في الترتيب.

(منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2017 ، ص3)

2.3 تأثير منطقة التجارة الحرة الإفريقية على زيادة الدخل الوطني دراسة مقارنة مع دولة افريقية منضوية تحت تكتل اقتصادي

تشمل الصناعة التحويلية مجموعة من الأنشطة الصناعية الرئيسية مثل إنتاج الأسمدة ومواد البناء، والصناعات الهيدروكربونية، والمنسوجات والملابس، وصناعة الأدوية، والأغذية، والكيماويات. في هذا السياق، سنقوم بدراسة وضع الصناعة التحويلية في الجزائر ومصر، وكيف تساهم هذه الصناعات في تعزيز القيمة المضافة وتطوير القدرات التصديرية.

اولا: نصيب الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للبلد

تساهم زيادة نسبة الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية في تعزيز النمو الاقتصادي. فكلما زادت معدلات نمو هذه الصناعة، ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام. التغيير في هذا السياق ليس ضرورياً فقط لتحقيق النمو المستدام، بل يلعب أيضاً دوراً مهماً في تقليل مستويات الفقر وتوفير فرص العمل. ذلك يتطلب تكاملاً بين نمو الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، وتعزيز فرص العمل في كل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات .. (قيطون مهدي، 2017 ، ص 277).

بيانات صادرات الصناعة التحويلية

يوضح الجدول التالي صادرات الصناعة التحويلية خلال الفترة من 2005 إلى 2016.

الجدول 02 تطور صادرات الصناعة التحويلية ونسبتها الى إجمالي الصادرات خلال الفترة2005-2016الوحدة:مليون دولار

السنوات	الجزائر		مصر	
	إجمالي صادرات قطاع الصناعة التحويلية	نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات الكلية للبلد	إجمالي صادرات قطاع الصناعة التحويلية	نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات الكلية للبلد
2005	626.1	2.0	2350.7	30.6
2006	655.4	3.7	2904.8	21.2
2008	1268.8	1.6	9624.2	38.4
2009	903.9	2.0	8532.9	37.0
2011	1141.1	2.0	11368.3	43.0
2012	1479.6	2.0	13228.7	45.0
2013	1559.4	2.4	13875.6	48.7
2014	2140.5	3.4	13951.9	51.5
2015	1776.0	4.7	10078.0	52.9

المصدر:المديرية العامة للجمارك على الموقع: www.douane.gov.dz

تحليل الجدول رقم:02

بالنسبة لمصر:

هناك تحسن ملحوظ في نسبة صادرات الصناعة التحويلية ضمن إجمالي الصادرات المصرية. فقد بلغت هذه النسبة 30.6% في عام 2005، ثم ارتفعت إلى أعلى مستوى لها وهو 52.9% من إجمالي الصادرات المصرية في عام 2016. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها:

إزالة الرسوم الجمركية وإلغاء كافة القيود الكمية نتيجة اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

انضمام مصر إلى سوق الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا)، حيث زادت صادرات مصر إلى دول الكوميسا من 6.2 مليار دولار في عام 2003 إلى 16.2 مليار دولار في عام 2007، مما يمثل نسبة تتراوح بين 3% إلى 4.1% من إجمالي الصادرات المصرية .

خلال المرحلة الثالثة من انضمام مصر إلى الكوميسا، التي امتدت من 2008 إلى 2012، ارتفعت القيمة من 2.24 مليار دولار إلى 6.32 مليار دولار في عام 2012، حيث تراوحت نسبة صادرات مصر إلى دول الكوميسا من 1.3% إلى 2.2.%

تقوم مصر مع بعض دول الكوميسا بتطبيق إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب المشابهة على الصادرات والواردات، بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 80% لبعض الدول وفقًا للاتفاقيات المبرمة. (زينب توفيق السيد عليوة ،2017 ،ص103-105)

بالنسبة للجزائر:

بلغت صادرات القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر خلال عام 2016 حوالي 1776.0 مليون دولار، حيث وصلت أقصى نسبة لها إلى 4.7%، مع ملاحظة أن هذه النسبة تتذبذب من سنة إلى أخرى، خاصة بعد إعادة هيكلة القطاع الصناعي وخصخصة العديد من المؤسسات الحكومية.

تظل مساهمة صادرات القطاع الصناعي التحويلي ضعيفة جدًا في الصادرات الإجمالية، حيث لا تتجاوز في المتوسط 3%. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى عدم التكيف مع التطورات في الأسواق العالمية، فضلاً عن عدم القدرة على المنافسة مع السلع الأجنبية بسبب عدم توفر منتجات ذات جودة عالية وبمعايير عالمية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني معدل استخدام القدرات

الإنتاجية المتاحة من الضعف، مما يجعل القطاع الإنتاجي يواجه تحديًا كبيرًا في تنويع صادراته بعيدًا عن المحروقات (يعقوبن صليحة،2017 ص11)

ثانيا: تطور مساهمة قطاع للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومصر:

القيمة المضافة تُعتبر من المعايير الأساسية المستخدمة لتحديد ما تُضيفه العملية الإنتاجية إلى المواد الخام والسلع الوسيطة، مما يمنحها قيمة وقدرة على الإشباع. ويعكس هذا المؤشر أيضًا قيمة الإنتاج الذي يتم توليده. يُعتبر قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تُساهم في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت نسبة مساهمته، زاد ذلك من دلالة اهتمام الدولة بالتصنيع. (جاسم ياسين موسى، زهو صابر محمد، 2014،ص. 176)

الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول.03.تطور الناتج المحلي للصناعات التحويلية للجزائر ومصر خلال الفترة2005 - 2016 الوحدة: مليون دولار

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	القيمة المضافة	4426.1	4780	5378.6	6505.4	5814	8036
	المساهمة في ن م ا	4.3	4.1	4.0	3.8	4.2	5.0
مصر	القيمة المضافة	14943.9	17155	20105.2	25332.9	29756	35166
	المساهمة في ن م ا	16.8	16.0	15.7	15.6	15.8	16.1
السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	القيمة المضافة	7126	7785	9035	8957	7158	8884
	المساهمة في ن م ا	3.6	4.0	4.0	4.1	4.3	5.5
مصر	القيمة المضافة	37126	39669	40642	45087	55552	45175
	المساهمة في ن م ا	15.8	15.0	15.0	15.7	16.8	16.8

المصدر:المديرية العامة للجمارك على الموقع: www.douane.gov.dz

تحليل الجدول رقم:07

بالنسبة لمصر:

بلغ إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من 2005 إلى 2016 حوالي 45175 مليون دولار. تُعتبر مصر واحدة من الدول العربية التي تمتلك قاعدة صناعية تحويلية قوية، حيث تساهم بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي. تحتل مصر موقع الصدارة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لتنوع صناعاتها، إلا أنها لا تزال دون الحد الأدنى الذي حددته منظمة التجارة والتنمية (الأنكتاد) والبالغ 24% لتحقيق تغيير حقيقي في الاقتصاد القومي يمكن أن يؤدي إلى التنمية المستدامة.

تتميز مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر بارتفاعها، حيث سجلت نسباً تفوق تلك المسجلة في الجزائر خلال نفس الفترة. وقد بلغت أعلى نسبة لها 16.8% في عام 2016، وذلك يعود إلى تنوع الاقتصاد المصري، نتيجة لانخفاض إنتاج النفط. مما يبرز أهمية هذا القطاع في توليد الدخل ودفع عجلة التنمية في البلاد.

بالنسبة للجزائر:

لم تتجاوز القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الجزائر 8884 مليون دولار خلال نفس الفترة. على الرغم من الإصلاحات والجهود التي بذلتها الجزائر لتنويع اقتصادها وزيادة مصادر الدخل، إلا أن القطاع الاستخراجي لا يزال هو المسيطر على النشاط الاقتصادي. لذلك، تظل مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً.

كما يتضح من الجدول أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تعاني من تراجع مستمر، حيث لا تتجاوز نسبتها 5%. يعود هذا التراجع إلى محدودية القاعدة الإنتاجية في الجزائر، والتي لا تزال تعتمد على صناعات خفيفة تحقق قيمة مضافة منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه الصناعات من ضعف الاستثمارات وتآكل تجهيزات الإنتاج، مما يعيق قدرة الإنتاج الصناعي على المنافسة بسبب ضعف تنافسية الصناعات العمومية.

يرجع ذلك أيضاً إلى اهتمام الجزائر بالصناعات الاستخراجية، التي تعتبر المصدر الأساسي للعائدات المالية، مما أدى إلى إهمال الصناعات التحويلية، التي تعتبر بديلاً أساسياً في حالة نضوب النفط أو حتى انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية. (يعقوبن صليحة المرجع السابق ص08)

من خلال دراسة هذا البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

يُعزى تحسن الصادرات التحويلية في مصر مقارنةً بالجزائر إلى عدة عوامل:

بجانب الشراكة المصرية الأوروبية، تُعتبر مصر عضواً في تجمع الكوميسا(COMESA) ، وهو أحد الركائز الأساسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى مجموعة الصادك (SADC) وجماعة شرق إفريقيا. من المتوقع أن تتكامل هذه التكتلات ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحلول عام 2017/2016، كما هو موضح في الشكل رقم 08.

على الرغم من أن الجزائر عضو في الاتحاد المغاربي(UMA) ، إلا أنه يُعتبر تجمعاً غير فعال مقارنةً بالتكتلات الاقتصادية الإفريقية الأخرى، وذلك بسبب العوائق السياسية المعروفة بين الجزائر والمغرب نتيجة احتلال المغرب للصحراء الغربية.

هناك حاجة ملحة لانضمام الجزائر إلى تكتل اقتصادي قوي يُسهم في تعزيز العلاقات التجارية بينها وبين دول إفريقيا، من خلال تقليل الرسوم الجمركية وغير الجمركية، مما يدعم الفرضية الجزئية الأولى.يعزى إسهام الصناعة التحويلية، بما في ذلك الصناعة البتروكيماوية، في الناتج المحلي الإجمالي لمصر مقارنةً بالجزائر إلى تنوع الاقتصاد المصري الناتج عن انخفاض إنتاجه من النفط.تساهم الصناعة البتروكيماوية في تطوير القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات المتنوعة، مما يدل على أهمية هذه الصناعة في توليد الدخل وتحفيز التنمية، وهو ما يدعم الفرضية الجزئية الثانية.بالتالي، تلعب منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية دوراً مهماً في تنويع مصادر الدخل الوطني عبر فتح أسواق القارة الإفريقية للمنتجات البتروكيماوية الجزائرية وغيرها من السلع، مما يدعم الفرضية العامة.

4. خاتمة:

على الجزائر اعتماد إستراتيجية تُعرف بالتنويع الاقتصادي، وهي عملية تستهدف استغلال كافة الموارد والقدرات الإنتاجية المحلية. والتنويع الاقتصادي أيضا بأنه استغلال إيرادات النفط لإنشاء قاعدة دائمة للاقتصاد بعد النفط، وذلك من خلال تطوير الصناعات الثقيلة، وتحسين البنية التحتية، والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الفعلي. هذا سيساهم في تحقيق التنمية والتقدم، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال وتوفير فرص عمل جديدة.

تولي الجزائر أهمية كبيرة لتطوير صناعة الكيمياويات، حيث تسعى إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع بالتعاون مع شركاء دوليين. ومن بين الوحدات الصناعية البارزة في الجزائر نجد:

المجمع البيتروكيميائي في سكيكدة. ،مجمع أرزيو. ،مؤسسات صناعة الدهون والمنظفات والمنتجات الصيدلانية في سكيكدة وأرزيو، بالإضافة إلى تواجدها في عين تيموشنت وسعيدة وغيرها. ،مؤسسات ومركبات صناعة البلاستيك في سطيف والجزائر العاصمة وسكيكدة وسعيدة. ،وحدة إنتاج الغازات الصناعية في أرزيو وسكيكدة.

يعود تركيزنا على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى الأسباب التالية:

الانفتاح على الأسواق الإفريقية لأسباب تاريخية وسياسية.

تكوين تكتلات تحمل آفاق واعدة، خاصة في تعزيز التجارة البينية الإفريقية من خلال إلغاء رسوم الاستيراد، وزيادة هذه التجارة عن طريق تقليل الحواجز غير الجمركية.

نجاح بعض التكتلات الاقتصادية الإفريقية مثل الكوميسا، السادك، ومجموعة دول شرق إفريقيا.

ستعود منطقة التبادل الحر الإفريقية بالنفع على المنتجات الجزائرية التي ستعفى من حوالي 90 بالمائة من الرسوم الجمركية، مما يعزز تنافسيتها في السوق الإفريقية.

5. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

-عبد المطلب عبد الحمد :السياسات الاقتصادية تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

-محمد النويهي، سالم الذياب :البتروكيماويات والصناعات البتروكيماوية، قسم الكيمياء – كلية العلوم - جامعة الملك سعود، بتاريخ 2016/06/14.

- الأطروحات:

-حساني عمر :واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021.

- المقالات:

-إبراهيم محمود النجار :الصناعات البتروكيمياوية (الجزء الأول(، مجلة العلوم والتقنية، النسخة السابعة، العدد 28، أفريل 1994، جامعة الملك عبد العزيز.

-عادل عبد الجواد الكردوسي :المناطق الحرة في الدول العربية، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 364، 2012.

-منور أسرير :دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، العدد 02، 2003

-معين أمين سيد، خيدر فتيحة :مناطق التبادل الحر والتنمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي - عدد خاص 2018، جامعة زيان عاشور بالجلفة

- المداخلات:

-دراجي كريمو، حسيني عبد الناصر :واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر: دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 06 و07 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي البليدة "2."

- مواقع الإنترنت:

-عادل محمد آدم :أثر اتفاقية الجات في المناطق الحرة، نقلاً عن: http://repository.rsu.edu.sd:8080/jspui/handle/123456789/813، التاريخ: 2024/10/03

-(الاتحاد الدولي للغاز) التاريخ: 2024/10/11https://www.igu.org

-المديرية العامة للجمارك على الموقع: www.douane.gov.dz التاريخ: 2024/10/03